



الشيخ محمد خالد أثناء دخوله لقاعة عبدالله السالم



وزير الداخلية أثناء مداخلتة

إلى جلسة 10 مايو المقبل

■ عمر الطبطبائي: قانون العمالة المنزلية أقر منذ عام لماذا لم تعمل الشركة إلى اليوم؟

صفاء الهاشم: بما أنكم تريدون المواطن يدفع رسوما على الأقل فاذنوا قانونا يربح الأسر الكويتية، أسعار الخدم أصبحت فلكية، سفار انهم يتقاضون مبالغ عليهم، ما قصة مرزوق الغانم: الموافق على الرسالة يرفع ايده على قانون 38 و 69.

«موافقة عامة»

سؤال النائب عدنان عبدالصمد لوزير العدل لتزويده بكشف باسماء المقيولين في إدارة الخبراء قبل تشكيل اللجنة المعنية بإعادة النظر في التعيينات وفحص التظلمات. عدنان عبدالصمد: مجموعة كبيرة من الخبراء الذين لتزويدهم التوظيف تقدموا للعمل وتم قبولهم وبعد فترة شطبوا وقيل لهم لا بد من إعادة الاختبارات لإعادة ضوابط اختباراتهم هل هذا يُعقل؟

وأضاف: التعيين لا يتم إلا بالواسطة ويجب أن يعاد النظر في أسس التعيين ولا بد من عدم إعطاء استثناء أي جهة من هذه الأسس، وقضية التوظيف بحاجة إلى إعادة النظر سواء في الخبراء أو وكلاء النيابة وعلى وزير العدل توضيح هذه الأسباب، وأيضا في التعيين القادم إذا كانت هناك ضوابط محددة يتم التعيين على أساسها.

فالح العزب (وزير العدل): شكلنا لجنة بخصوص نتائج الخبراء بوزارة العدل، يعلم الجميع أن المقابلة الشخصية 70 ٪ وهذه كارثة، وهذا ما جعلني أعيد النظر في الموضوع برمته، وقد أعدنا النظر وقللنا المقابلة 70 ٪ للاختبار و30 ٪ للمقابلة الشخصية.

وأضاف: لقد تم تشكيل لجنة مساعدة من 3 خبراء وورقعوإلى 170 اسما، ومن تمت الموافقة عليهم 300، والأن وصل العدد إلى 500 بمعنى أنني لم ألع التعيينات بل تجاوزت عدد

■ الشاهين: سنبادر بحل موضوع معاشات العسكريين لإدراجه ضمن الأولويات

■ الفضالة: عدم إجابة الوزراء عن الأسئلة النيابية يسبب لغطا ولا نعرف أين التأخير؟

■ الحجرف : هناك ملاحظات عديدة على نقطة الارتباط ولا بد أن تخضع أموال التعويضات لرقابة هيئة البيئة



المدلة يؤكد تشكيل لجان معالجة القصور في وزارة الإعلام

■ الخليفة: استقالتني من اللجنة المالية مسببة لمخالفة الانحة في «المعاشات الاستثنائية للعسكريين»

■ عبدالكريم الكندري:هناك كثير من الاقتراحات انتهت منها «التشريعية» وأحيلت إلى لجانها ونريد معرفة أين وصلت ؟

■ عاشور: آلمني إحالة مجموعة من المعلمين الكويتيين أصحاب التخصصات النادرة إلى التقاعد الاجباري

يعامل الجميع بمسطرة القانون الواحدة فاطلب من المجلس الموافقة على الاستقالة المسببة. - عمر الطبطبائي: كلامي بشأن رسالة الأخ يوسف الفضالة، الأسر الكويتية تواجه إيجابيات مرتفعة وغلاء في أسعار المدارس والعمالة المنزلية، وقانون العمالة المنزلية أقر منذ عام لماذا لم تعمل الشركة إلى اليوم.

وقال : لم يكن هناك جدول زمني لحاسب فيه الشخص المختص ورئيس الوزراء موجود أتمنى أن يعطي أوامره لهذه الشركة لبدء العمل بها من اليوم.

د. عبدالكريم الكندري: هناك كثير من الاقتراحات بقوانين انتهت منها التشريعية منها انخفاض أسعار البنزين والحفاظ على رواتب المواطنين فأسأل أعضاء اللجنة المالية أين وصلت هذه القوانين التي انتهينا منها منذ 4 أشهر، هل مرجعنا على الجدول؟

وقال: نريد طمانة المواطن ابن هي قضايهم الرئيسية ؟ ولم تقصد مهاجمة أحد ولا نخس أعضاء اللجنة حقهم.

صالح عاشور: جزء كبير من الرسائل يتعلق بالتعليم، آلمني إحالة مجموعة من المعلمين الكويتيين أصحاب التخصصات النادرة إلى التقاعد الاجباري، 4 معلمين كويتيين أصحاب تخصصات نادرة أعمارهم 52 و 53 سنة إلى التقاعد، ولجنة التعليم بالتعيينات يقابلون معلمين غير كويتيين أعمارهم تجاوزت الـ 60 سنة ويتم تحويل التخصصين في الرياضيات والكيمياء إلى التقاعد الإجباري.

وأضاف : أتمنى أن يستمر أصحاب التخصصات النادرة إلى سن 65 سنة، نريد تعليمات من سمو الرئيس بوقف قرارات الإحالة إلى التقاعد التي تسبب إلى العملية التعليمية ، كما أطالب بسرعة تنفيذ قانون

شركة المواشي بسبب ضغوط ونفوذ أصحاب المصالح. أحمد الفضل: هناك 115 قانونا منها جواهر أقرها المجلس السابق، التأخير واضح منه ضغوط أصحاب المصالح على متخذي القرار، واقترح في كل قانون يأتي أن ينص صراحة على المدة المحددة لإتجاز اللوائح التنفيذية للقوانين.

عادل الدمخي: قضية تفعيل القوانين مؤثرة، 600 ألف عامل منزلي، وهذا القانون يتصل بكل بيت كويتي والحكومة «نايمة في العمل» أين قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة نفذت البصمة الوراثية خلال 3 اشهر، لا توجد إدارة حقيقية.

خليل عبد الله: المسألة ليست فقط نفوذ ومصالح، ولكن الوزير لا يشعر بالمشكلة، هناك مشكلة سياسية في القدين بخصوص الخدم، البرلمان الفلبيني يتحدث عن مشاكل الخدم في الكويت.

فيسل الكندري: قدمت طلبا بمناقشة العمالة المنزلية ولم يتم تلاؤم الطلب ولكن أرفض إحالته للجنة لأن الوقت سيطول، نريد وقتا محددا، لأن الحكومة تباطئ، حتى يتضرر المواطن ويستفيد منها مكاتب الخدم.

صالح عاشور: شركة العمالة إحدى المؤسسات على العائق التنفيذي من الجانب الإداري الحكومي والإخفاقي الإداري، الحكومة لا تستطيع مجارة العمل الفردي لصاحب مكتب خدم والحكومة بكبرها لا تستطيع إنشاء شركة، فما أسباب عدم بدء عمل الشركة؟ يجب أن نحصل على إجابة واضحة.عدنان عبدالصمد: ليس هذا القانون الوحيد الذي لم تطبقه الحكومة، لجنة الأولويات درست الموضوع الخاص بالقوانين التي لم تطبق هناك قوى نافذة في الحكومة تعرقها عن تنفيذ القوانين مثل

عليكم، أنا أطلب منكم الالتزام باللائحة الداخلية، لماذا لا توافقون على القانون 1991، وهم 2700 مواطن والحكومة وتعيهم منذ عام 1991 إلى 2014.

مرزوق الغانم: الموافق على استقالة مرزوق الخليفة؟ - 1 من 49 (عدم موافقة) يوسف الفضالة: وجهت أسئلة لوزير المالية، ولم تصل إلى الآن، الفترة الأخيرة أصبح هناك لغط في هذا الموضوع ولم نعرف أين التأخير.

أسس الصالح (وزير المالية): الشركة تم تأسيسها وريدت على السؤال بتاريخ 13 مارس، ورئيس مجلس إدارة حضر أمام لجنة الأولويات وناقش تفاصيل التأسيس والبدء سوف يكون في شهر 8 بعد التعاقد مع ممثلي حكومات في الخارج والموضوع منتهى، والطلب لا يأس به لشرح إجراءاتنا لتطمئن اللجنة والنائب الفضالة.

يتشعب، خلف دميخير: لدينا مجموعتان الأولى قرار 495 المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة.

صقاء الهاشم: أرفض تماما مصطلح «إساءات خارجية تفرض على أعضاء اللجنة المالية» لا أحد يزيد علينا في معاشات العسكريين، خاصة أننا استعرضنا كافة الجوانب، وراي الأقلية مذكور في التقارير المقدمة للمجلس.

وأضافت : تم تقديم تقرير زيايدة البهززين والتأمينات وخفض سن التقاعد والسحب من الاحتياطي العام وزيادة رأس مال البنك الأسوي والدور جاي على معاشات الاستثنائية للعسكريين.

مرزوق الغانم: الموضوع استقالة من لجنة أرجو ألا

العمالة المنزلية، أسامة الشاهين: نتمنى التخلي عن الاستقالة من النائب العسكريين خاصة بعد ان الرأي الآخر، وحل موضوع العسكريين سنبادر بحله لإندراجه ضمن الأولويات لإقراره.

وقال نتمنى من الحكومة ان تسبقنا بانصاف كافة العسكريين خاصة بعد ان تم تمييز الضباط عن ضباط الصف وجرموا من تطبيق هذا القانون وعلى الحكومة إعفاء البرلمان من هذا القانون بتنفيذ، العسكري التقاعد يظل كضابط احتياط قلوقر الحياة الكريمة له وإن شاء الله يأتي إنصافهم من مجلس الوزراء قبل مجلس الأمة.

وأضاف: رسالة الأخ يوسف الفضالة ناقشناها في الأولويات ونطالب بالموافقة على هذه الرسالة ويجب أن نزيد العمالة المعروضة حتى نخفض الأسعار

المجلس يوافق على إحالة الشكوى المتعلقة بتطبيق الكادر المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة.



المراس متحدثا



تركيز لدايني



فالحش لدايني - لدايني